جمعية المساءلة الإجتماعية
Social Accountability Association
من حقي نساءلك

تقاطع
جمعية

مرصد انتهاكات
حرية الرأي والتعبير

محاكمات الرأي في تونس
ما بعد 25 جويلية 2021

جويلية 2021 - جويلية 2023

SCAN ME

المحتـــــوى:

- **ملخص تنفيذي:** **03**
- **مقـــــــدمة:** **04**
- **المنهجيـــــة:** **05**
- **انتكاسة حرية الرأي والتعبير في تونس:** **06**
- **محاكمات الرأي المسلطة ضد الصحفيين/ات:** **08**
  - عامر عياد صحفي يحال على القضاء العسكري بسبب لقاء إعلامي: 09
  - صالح عطية صحفي أخر يسجنه القضاء العسكري بسبب تصريحات إعلامية: 09
- **إحالة الصحفيين على معنى المرسوم عدد 54:** **10**
  - 5 سنوات سجن للصحفي خليفة الڤاسمي بسبب مقال صحفي: 11
  - إحالة الصحفي زياد الهاني بسبب انتقاده لرئيس الجمهورية: 11
  - شكاية في حق الصحفيين هيثم المكي وإلياس الغربي: 12
- **محاكمات الرأي المسلطة ضد النشطاء:** 12
- **المرسوم عدد 54 أداة الدولة لمحاكمة النشطاء:** 12
  - شابان يحالان على القضاء بسبب أغنية تنتقد رجال الشرطة: 13
  - حسن العبيدي، 8 أشهر من السجن بسبب مشاركة فيديو ينتقد رئيس الجمهورية: 14
- **محاكم الرأي تستهدف الحق النقابي:** 15
- **محاكم الرأي المسلطة ضد السياسيين/ات:** 16
- **محامون أمام القضاء على خلفية حرية التعبير:** 16

توصيـــــات: 17

- **خـــــــاتمة:** 18

ملخص تنفيذي:

يشير هذا التقرير إلى محاكمات الرأي التي شهدتها تونس منذ 25 جويلية 2021 إلى غاية جويلية 2023، والتي استهدفت بصفة خاصة كل الأصوات الناقدة والمعارضة لنظام الرئيس قيس سعيد لتتم محاكمتهم على خلفية ممارستهم للحق في حرية التعبير. ما يعيدنا إلى دولة الرقابة المسبقة على الحريات وانتهاك حقوق الإنسان. حيث قامت مكونات مرصد انتهاكات حرية الرأي والتعبير برصد 47 حالة انتهاك تراوحت بين ايقافات عشوائية، واستدعاء للاستماع فقط، ومحاكمات على معنى قوانين مختلفة من بينها المرسوم عدد 54. هذا وقد طالت الملاحقات القضائية سياسيين ونشطاء وصحفيين ومحامين وغيرهم من مواطنين ومواطنات عبّروا عن أراءهم تجاه عدد من القضايا السياسية الراهنة التي تعيشها تونس. ما يفسر ارتفاع هذا الصنف من المحاكمات على مدار 3 سنوات من الزمن. حيث لا يعكس ذلك سوى توجه الدولة التونسية نحو مزيد التضييق على حرية التعبير من خلال تعمد السلطات التونسية رمي التهم يمينا ويسارا في حق كل الأصوات الناقدة والمعارضة لها والزج بها في السجون.

مرصد انتهاكات حرية الرأي والتعبير

مقدمة:

تُعرّف محاكمات الرأي على أنها كل التتبعات القضائية التي تحاكم المواطنين على أفكارهم ومواقفهم السياسية، كما تتضمن محاكمة أشكال التعبير السلمي ونشر الأفكار بأية وسيلة كانت ومنع حرية التنظم. ويعتبر هذا النوع من المحاكمات إحدى أهم المؤشرات الدالة على منسوب القمع لدى الأنظمة الحاكمة التي تنتهك حقوق الإنسان وتسعى إلى طمس حرية التعبير والقضاء عليها. كما تُعتبر محاكمات الرأي خصوصا في الدول التي غالبا ما نجدها تقوم على حكم الفرد الذي يطوّع في يده بقية السلط في الدولة ويستعملها لتصفية وترهيب كل الأصوات الناقدة والمعارضة له.

ويعود ارتفاع معدل مقاضاة الأفراد وتعبهم عدليًا على خلفية تعبيرهم عن رأيهم بعد أن قام الرئيس التونسي في 25 جويلية 2021، بتعليق عمل البرلمان، متعللا بحالة الاستثناء ليقوم من بعدها بإصدار جملة من المراسيم التي قام من خلالها بجمع السلط لديه، ليقوم بعدها في عام 2022 بإقرار دستور جديد للبلاد خطه بنفسه. لتدخل تونس في فترة جديدة من الحكم شهدت انتكاسة كبيرة لحقوق الإنسان خاصة الحق في حرية التعبير الذي ظل يتراجع سنة تلو الأخرى من خلال الاعتقالات السياسية وملاحقة وترصد النشطاء والصحفيين باعتماد المرسوم عدد 54 المتعلق بمكافحة القضاء على الجرائم الإلكترونية. وهو المرسوم الذي طوّعته حكومة نجلاء بودن من أجل التشفي من كل الأصوات الناقدة والمعارضة لقرارات رئيس الجمهورية. وهو ما أصبح يشكل خطرا على منظومة حقوق الإنسان في تونس ويعرض كل من يعبّر عن رأيه في قضايا تهم الشأن العام إلى عقوبات سجنية مجحفة.

فقد قامت مكونات مرصد انتهاكات حرية الرأي والتعبير برصد 47 حالة انتهاك توزعت بين محاكمة 10 صحفيين و7 سياسيين و11 من النشطاء ومدافعي حقوق الإنسان و6 محامين 11 مواطنين ومواطنات. كانت كلها قضايا بسبب التعبير عن الرأي بشتى الوسائل التي تنضوي تحت ممارسة الحق في حرية التعبير.

يستهدف التقرير الانتهاكات المسلطة من الدولة تجاه مواطنيها والتعسف في استعمال السلطة القضائية والمنظومة القانونية المتاحة، للحد من هذا الحق والتضييق عليه شيئا فشيئا حدّ القضاء عليه.

المنهجية:

في سياق إعدادها لهذا التقرير، قام مرصد انتهاكات حرية الرأي والتعبير برصد الانتهاكات المسلطة على حرية التعبير من قبيل التتبعات القضائية والمحاكمات التي استهدفت نشطاء وسياسيين وصحفيين على خلفية ممارستهم لحقهم في حرية الرأي والتعبير عبر نشرهم لتدوينات على مواقع التواصل الاجتماعي أو تصريحات إعلامية في الفترة الممتدة منذ تاريخ 25 جويلية 2021 إلى غاية شهر جويلية 2023.
حيث اعتمد المرصد في هذا التقرير على معلومات منشورة على مواقع الصحف الإلكترونية وعدد من التدوينات لنشطاء ومدافعي حقوق الإنسان، وتقارير المنظمات الحقوقية المحلية والدولية. مع التأكد من صحة المعلومات المنشورة واعتماد أكثر من مصدر في كل حالة انتهاك تم توثيقها. بالإضافة إلى الاستناد إلى حالات الانتهاك التي رصدتها مكونات المرصد.
حيث تم تجميع محاكمات الرأي المرصودة في قاعدة بيانات مفتوحة للعموم.
ويهدف التقرير إلى الإشارة إلى مدى استهداف السلطات التونسية لجميع المعارضين السياسيين والنشطاء وحتى الصحفيين الذين يقومون بدورهم الإعلامي طبقا لما يضمنه لهم القانون من حقوق، وملاحقتهم وترصدهم باستعمال القضاء، ما يفسر ارتفاع محاكمات الرأي في تونس بعد تاريخ 25 جويلية 2021. ولا يمثل عدد الحالات المذكور بالتقرير قائمة حصرية بجميع القضايا المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والتجاوزات التي ترتكبها الدولة التونسية في حق مواطنيها.

توزيع محاكمات الرأي
حسب صفة ضحايا الإنتهاك

06
محامـــيين

02
نقـــابيين

07
سيـــاسيين

11
نشطـــاء

10
صحـــفيين

11
آخـــرون

انتكاسة حرية الرأي والتعبير في تونس:

منذ تاريخ 25 جويلية 2021 شهدت تونس حملة ممنهجة من السلطات التونسية استهدفت حرية التعبير خاصة الأصوات المعارضة للرئيس قيس سعيد والتي أصبحت عرضة لوابل من خطابات التخوين والتحريض الصادرة من رئاسة الجمهورية ضد فئات مختلفة من النشطاء من بينهم سياسيين و نقابيين وجمعيات وأحزاب، لتصل حد الملاحقات الأمنية والقضائية، حيث عاشت الصحافة التونسية أواخر شهر جويلية سنة 2021 انتهاكات عديدة ضد الصحفيين الذين يعملون لدى مؤسسات أجنبية وصلت حد تعرضهم إلى العنف. هذا علاوة على غلق مقرات لقنوات تلفزية بتونس العاصمة.

وفي شهر نوفمبر كانت أول محاكمة عسكرية لصحفي وهو الصحفي عامر عياد الذي انتقد قيس سعيد في برنامجه التلفزي رفقة السياسي عبد اللطيف العلوي ليتم سجنهم فيما بعد لمدة 4 أشهر، وإلى جانب القضاء العسكري قام الرئيس بسن المرسوم عدد 54 الذي كان الصخرة التي تحطمت عليها اهم مكاسب الديمقراطية في تونس وزاد في تضييق الخناق على حرية التعبير

في تونس، وبمجرد دخوله حيز التنفيذ أصبح المرسوم عدد 54 النص القانوني المفضل لدى وزيرة العدل للتشفي من كل صوت ينتقد أداء الحكومة أو قرارات الرئيس، حيث تم استعماله ضد السياسي غازي الشواشي في مرحلة أولى ثم المحامي والحقوقي التونسي العياشي الهمامي وذلك جراء دفاعهم عن القضاة المعزولين، لينتشر فيما بعد ويطال فئات مختلفة من التونسيين والتونسيات على غرار اعتماد السلطات التونسية لمواد قانونية أخرى تجرم حرية التعبير، حيث عرفت بداية سنة 2023 ارتفاعا ملحوظا في عدد الملاحقات القضائية ليصل العدد الجملي الذي قام المرصد برصده 47 حالة بين تحقيقات وإحالات ومحاكمات في قضايا رأي إما بسبب تدوينات على مواقع التواصل الاجتماعي أو تصريحات إعلامية، لم تشمل فقط عديد السياسيين الذين عارضوا إجراءات 25 جويلية 2012، بل كل من يعبر عن رأيه بكل حرية سواء في وسائل الإعلام أو على مواقع التواصل الاجتماعي مقابل تغاضي السلطة عن جرائم الثلب والتشهير والتخوين التي تطال كل من هو لا ينتمي إلى مناصري مسار 25 جويلية .

تطور محاكمات الرأي

من 25 جويلية 2021 الى غاية جويلية 2023

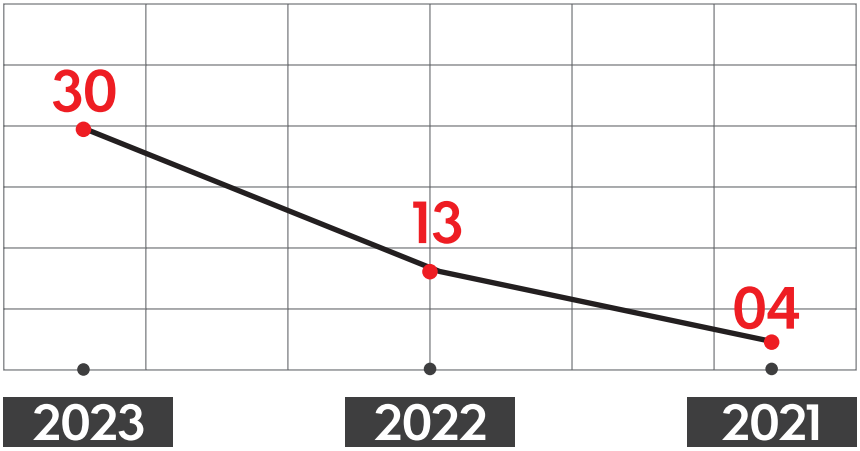

مرصد انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير

توزيع الانتهاكات

محاكمات الرأي المسلطة ضد الصحفيين/ات:

شهدت حرية الصحافة في تونس انتكاسة بعد قرارات 25 جويلية التي أقدم عليها رئيس الجمهورية، حيث أخذ معدل الاعتداءات على الصحفيين منحىً تصاعديا حيث سجلت النقابة الوطنية للصحفيين 193 حالة اعتداء مسلطة على الصحفيين في سنة 2020 ليبلغ 257 حالة اعتداء في 2023[1]. ولم تقف الانتهاكات المسلطة ضد الصحفيين في منعهم من ممارسة عملهم بكل حرية أو تعنيفهم أثناء تواجدهم في الميدان. لتصل حدّ تتبعهم قضائيا ومحاكمتهم جرّاء ممارستهم لعملهم الصحفي بكل حرية وطبقا لما يضمنه لهم القانون من حقوق. حيث تم رصد 10 تتبعات قضائية طالت صحفيين/ات بناء على انتقادهم لقرارات الرئيس قيس سعيد وأداء حكومته وتعاطيها مع عدد من القضايا التي تهم الشأن العام.

1 نقابة الصحفيين التونسية، 2023، التقرير السنوي لواقع الحريات الصحفية بتونس، آخر ولوج: 15/7/2023.

http://snjt.org/wp-content/uploads/2023/05/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9.pdf

عامر عياد صحفي يحال على القضاء العسكري بسبب لقاء إعلامي:

بعد أشهر قليلة من قرارات 25 جويلية 2021 بدأ التضييق على الصحفيين باستعمال القضاء، حيث تم اعتقال الصحفي عامر عياد[2] في شهر أكتوبر 2021 وذلك بعد حضوره في برنامج حصاد 24 وهو برنامج معني بالشأن السياسي في تونس رفقة السياسي عبد اللطيف العلوي. وقد كان الحوار حول قرارات 25 جويلية 2021 والوضع السياسي التونسي أين وجه الصحفي عامر عياد جملة من الانتقادات لرئيس الجمهورية قيس سعيد ورئيسة الحكومة نجلاء بودن. معبرا عن معارضته لقرارات رئيس الجمهورية والتي وصفها بالانقلاب. وتوجيه عدد من التهم تتعلق بالتحريض على العصيان و ارتكاب أمر موحش في حق رئيس الجمهورية. حيث تم الحكم عليه بالسجن لمدة 4 أشهر في انتهاك صارخ للحق في حرية التعبير والحق في المحاكمة العادلة، بالإضافة إلى انتهاك حقه كصحفي في ممارسة عمله الصحفي بكل حرية واستقلالية.

صالح عطية صحفي أخر يسجنه القضاء العسكري بسبب تصريحات إعلامية:

في جوان 2022 وأثناء ظهوره في لقاء إعلامي بقناة الجزيرة، تحدث الصحفي صالح عطية[3] ومالك جريدة الرأي الجديد حول الوضع السياسي الحالي التونسي وعلاقة الرئيس قيس سعيد بقوات الجيش التونسي، ليقوم القضاء العسكري بفتح تحقيق في الغرض وتوجيه تهم للصحفي صالح عطية تمثلت في "حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضًا بالسلاح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي" و"النسب إلى موظف عمومي أمورًا غير قانونية دون أن يدلي بما يثبت صحة ذلك"، و"تحقير الجيش"، و"تعمد الإساءة إلى الغير أو إزعاج راحتهم عبر الشبكات العمومية للاتصالات". حيث تم الحكم عليه بالسجن لمدة 3 أشهر، ليتم الإفراج عنه في أواخر شهر سبتمبر 2022.

2 جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، 2021، حالة انتهاك الصحفي عامر عيادة، منصة وجوه الحرية، 15 أكتوبر، أخر ولوج: 3/7/2023
https://intersection.uno/freedom-faces/%d8%b9%d8%a7%d9%85%d8%b1-%d8%b9%d9%8a%d8%a7%d8%af/

3 منظمة العفو الدولية،2022، تونس: أسقطوا جميع التُهم الموجهة إلى الصحفي صالح عطية، 22 أوت. أخر ولوج يوم 05 جويلية 2023
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/08/tunisia-drop-all-charges-against-journalist-salah-attia/

إحالة الصحفيين على معنى المرسوم عدد 54:

مثل المرسوم عدد 54 أداة جديدة لدى السلطات التونسية للحد من حرية العمل الصحفي، حيث تم رصد 3 حالات وهم كل من صحيفة بزنس نيوز[4] في شخص ممثلها القانوني نزار بهلول والذي تقدمت في حقهم شكاية من قبل وزيرة العدل ليلى جفال في نوفمبر 2022 وذلك بسبب مقال يتناول قراءة تحليلية للوضع السياسي، وفي سنة 2023 شهدت الصحافة التونسية إحالة كل من الصحفيين محمد بوغلاب ومنية العرفاوي على القضاء بسبب شكايتين مختلفتين تقدم بها في حقهم وزير الشؤون الدينية إبراهيم الشايبي، على معنى المرسوم عدد 54. حيث كانت الأولى في حق الصحفية منية العرفاوي[5] على خلفية نشرها لمقال صحفي كشفت فيه شبهات فساد وانتقدت تسيير وزارة الشؤون الدينية في علاقة بملف الحج. أما الصحفي محمد بوغلاب[6] فلقد تم التحقيق معه في 7 أفريل 2023 بمقر الشرطة العدلية بالقرجاني بسبب قضية رفعها ضده نفس الوزير على خلفية تصريحات إذاعية، كان الصحفي محمد بوغلاب قد تحدث فيها عن استغلال مصالح وزارة الشؤون الدينية لسيارة كانت محجوزة لدى الديوانة التونسية ولازالت محل نزاع قانوني.

4 جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، 2023، المرسوم عدد 54 ذريعة السلطة لسجن معارضيها، 3 أفريل، أخر ولوج : 1/7/2023
https://intersection.uno/wp-content/uploads/2023/04/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-54-%D8%B0%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D9%8A%D9%87%D8%A7.pdf

5 جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، 2023، حالة انتهاك الصحفية منية العرفاوي، منصة وجوه الحرية، 13 أفريل، أخر ولوج: 7/7/2023

https://intersection.uno/freedom-faces/%d9%85%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d9%81%d8%a7%d9%88%d9%8a/

6 جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، 2023، حالة انتهاك الصحفي محمد بو غلاب، 11 أفريل، أخر ولوج: 7/7/2023
https://www.facebook.com/photo.php?fbid=609140507922986&set=pb.100064811260321.-2207520000.&type=3

5 سنوات سجن للصحفي خليفة القاسمي بسبب مقال صحفي:

في 18 مارس 2022 تم إيقاف الصحفي خليفة القاسمي[7] حيث تم الاحتفاظ به لمدة 5 أيام على ذمة التحقيق إثر نشره خبرا حول تفكيك خلية إرهابية بالقيروان على موقع إذاعة موزاييك اف ام وقد كان قرار إيقافه مستندا إلى الفصل 34 من قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال لسنة 2015 في ضرب واضح للمرسوم عدد 115 المنظم للقطاع الصحفي، وبعد سنة من الزمن قامت الدائرة المختصة في القضايا الإرهابية بمحكمة تونس في 15 ماي 2023 بإصدار حكم استئنافي في حق الصحفي خليفة القاسمي يقضي بسجنه مدة خمس سنوات على معنى قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال لسنة 2015 ولا يزال الصحفي خليفة القاسمي في حالة سراح. كما يعد الحكم الأكثر قسوة على الصحافة التونسية منذ الثورة.

إحالة الصحفي زياد الهاني بسبب انتقاده لرئيس الجمهورية:

في 20 جوان 2023 أمر قاضي التحقيق بإيقاف الصحفي التونسي زياد الهاني[8]، بتهمة القيام بفعل موحش في حق رئيس الجمهورية حيث توجه إلى الفرقة المركزية الخامسة لمكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالعوينة. تنفيذا لاستدعاء رسمي تم توجيهه له، وقد تم اتهام الصحفي زياد الهاني بالقيام بفعل موحش في حق رئيس الجمهورية بعد مداخلة إعلامية له في إحدى الإذاعات تطرق فيها إلى مفهوم الفعل الموحش وكيفية استغلاله من قبل السلطات من أجل محاكمة الأفراد بناء على آرائهم. وبعد يومين من الإيقاف قررت النيابة العمومية إطلاق سراح زياد الهاني إلى حين أن ينظر القضاء في ملفه من جديد.

7 جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، 2022، حالة انتهاك خليقة القاسمي، منصة وجوه الحرية، 19 مارس، أخر ولوج: 2/7/2023
https://intersection.uno/freedom-faces/%d8%ae%d9%84%d9%8a%d9%81%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%a7%d8%b3%d9%85%d9%8a/

8 شمس. اف ام. دليلة مصدق: إيقاف زياد الهاني تم على خلفية تفسيره مفهوم "الأمر المُوحش ضدّ رئيس الجمهورية. 21 جوان 2023. أخر ولوج. 06 جويلية 2023 https://www.shemsfm.net/amp/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D8%B4%D9%85%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/417833/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%AF%D9%82-%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%AA%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D9%87-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%88%D8%AD%D8%B4-%D8%B6%D8%AF-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

شكاية في حق الصحفيين هيثم المكي وإلياس الغربي:

في ماي 2023 تم توجيه استدعاء رسمي من قبل الشرطة التونسية لكل من الصحفيين إلياس الغربي وهيثم المكي بناء على شكاية من قبل أمني بصفته الشخصية وليس ممثلا لأي هيكل إداري أو نقابي، حيث جاء في شكايته أن ما تم عرضه في برنامج ميدي شو الإخباري والذي يتناول مستجدات الوضع السياسي التونسي على إذاعة موزاييك، يتضمن على حطّ من معنويات القوات الحاملة للسلاح. وبعد الاستماع لهم من قبل الإدارة الفرعية للقضايا الإجرامية بالقرجاني في 22 ماي 2023 تم إطلاق سراحهم في نفس اليوم بعد أن قررت النيابة العمومية الإبقاء عليهم في حالة سراح.

محاكمات الرأي المسلطة ضد النشطاء:

لم يتوان نظام ما بعد 25 جويلية 2021 في ملاحقة النشطاء باختلاف مجال نشاطهم السياسي والنقابي علاوة على ملاحقة وترصد مدافعي ومدافعات حقوق الإنسان، حيث تواترت الإحالات على القضاء في عدد من القضاء التي كانت جراء تصريحات إعلامية أو تدوينات في وسائل التواصل الاجتماعي حول القضايا السّياسيّة التي تعيشها تونس في الوضع الراهن. ما شكّل تهديدا واضحا لحرية التعبير في تونس.

المرسوم عدد 54 أداة الدولة لمصادرة آراء الشباب:

في إطار رصد محاكمات الرأي التي طالت عددا من النشطاء قامت مكونات مرصد انتهاكات حرية الرأي والتعبير برصد 3 إحالات على القضاء على معنى المرسوم عدد 54، حيث تم في أكتوبر 2022 إيقاف الشاب بهاء الدين حمادة[9] بسبب نشره لعدد من مقاطع الفيديو على صفحة في موقع فايسبوك توثق

9 جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، 2022، حالة انتهاك أحمد بهاء الدين حمادة، منصة وجوه الحرية، 10 نوفمبر، أخر ولوج: 2/7/2023
https://intersection.uno/freedom-faces/%d8%a7%d8%ad%d9%85%d8%af-%d8%a8%d9%87%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%8a%d9%86-%d8%ad%d9%85%d8%a7%d8%af%d8%a9/

الاحتجاجات التي عاشها حي التضامن بالعاصمة تونس في تلك الفترة، ليتم إيقافه واتهامه بنشر الأخبار الزائفة حيث بقي احمد بهاء في الإيقاف مدة 5 أيام ليتم إطلاق سراحه فيما بعد والإبقاء عليه في حالة سراح.

وفي جانفي 2023 تم إيقاف الشاب حمزة العبيدي[10] في ولاية القصرين على خلفية نشره لتدوينة على صفحته الشخصية بموقع فايسبوك تضمنت شعار" إلى الثورة، إلى الشارع من جديد ثورة مستمرة" كتعبير وتنديد بالوضع الذي تعيشه منطقة القصرين ورغم أن ما كتبه لا ينضوي تحت الأخبار الزائفة أو الإشاعات إلا إنه تم إيقافه لمدة يوم كامل ليقرر القضاء فيما بعد إطلاق سراحه.

وفي شهر أفريل من سنة 2023 تم إيقاف الشاب محمد زنطور[11] البالغ من العمر 25 سنة بسبب نشره لعدد من التدوينات على صفحته الشخصية ينتقد فيها رئيس الجمهورية وأداء حكومته حيث تم إيقافه ومن ثم إيداعه بالسجن المدني بالمسعدين في ولاية سوسة، وهو الآن يقضي أكثر من 3 أشهر داخل السجن على خلفية تعبيره عن رأيه بكل حرية.

شابان يحالان على القضاء بسبب أغنية تنتقد رجال الشرطة:

في 16 ماي 2023 قامت قوات الشرطة بإيقاف كل من الطالبين "ضياء نصير" و "يوسف الشلبي" على خلفية تصويرهم لمقطع فيديو يتضمن أغنية ساخرة تم تداوله على منصات التواصل الاجتماعي، ليجدوا أنفسهم محل تتبع عدلي. ومواجهة أحكام تتجاوز السنة سجنا وذلك بعد إحالتهما على الدائرة الجناحية واتهامهم بالإساءة للغير عبر شبكات التواصل ونسبة أمور غير صحيحة لموظف عمومي. حيث تم إيقافهم لمدة 6 أيام، أين تم عرضهم على القضاء في 23 ماي 2023. ليتم الحكم بعدم سماع الدعوى في حقهم مع إطلاق سراحهم.

10 جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، 2023، حالة انتهاك حمزة العبيدي، منصة وجوه الحرية، 5 جانفي، أخر ولوج: 2/7/2023 https://intersection.uno/freedom-faces/%d8%ad%d9%85%d8%b2%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a8%d8%a8%d/%9%8a%d8%af%d9%8a

11 موقع كشف ميديا. بالحاج عمر: محمد زنطور يحاكم على معنى المرسوم 54 بسبب تدوينات ناقدة للسلطة. 12 جوان 2023. أخر ولوج 9 جويلية 2023 https://www.youtube.com/watch?v=qtJ4V1V9wjY

مرصد انتهاكات حرية الرأي والتعبير

حسن العبيدي، 8 أشهر من السجن بسبب مشاركة فيديو ينتقد رئيس الجمهورية:

" في دولة حرية التعبير فيها مكفولة، خويا محكوم بثمانية أشهر في قضية خاطر عبّر على رأيه "[12]هكذا قال محمد الصادق العبيدي، شقيق ضحية الانتهاك حسن العبيدي الذي تم سجنه على خلفية مشاركته لمقطع فيديو تم تداوله عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي على موقع فايسبوك. حيث قام في 5 ماي 2023، أفراد من قوات الشرطة بزي مدني بالتوجه إلى منزل ضحية الانتهاك حسن العبيدي، ليتم اقتياده إلى مركز الأمن الوطني بمعتمدية تاجروين بطريقة وصفتها عائلة الضحية بأنها كانت مخيفة خاصة أنه تم إيقافه أمام مرئا من عائلته وأطفاله دون تقديم أي تفسير حول مسببات ذلك. ليتبين فيما بعد أنه مشتكى به قضية على خلفية مشاركته لمقطع فيديو تداولته الصفحات على موقع فايسبوك يحتوي على صور هزلية للممثل عادل مع إرفاق صورة رئيس الجمهورية قيس سعيد وتقديمها بطريقة ساخرة تنتقد نظام ما بعد 25 جويلية 2021 ورئيس الجمهورية. بعد التحقيق مع حسن والاستماع إلى أقواله تم الإبقاء عليه في حالة إيقاف لمدة 3 أيام، ليتم عرضه أمام وكيل الجمهورية في 8 ماي 2023، حيث تم إيداعه بالسجن المدني بالكاف.

وفي اليوم الموالي بتاريخ 9 ماي 2023، قضت المحكمة الابتدائية بسجن حسن العبيدي لمدة 8 أشهر سجنا على خلفية اتهامه بارتكاب أمر موحش ضد رئيس الجمهورية حسب مقتضيات الفصل 67 من المجلة الجزائية. وفي الطور الاستئنافي من القضية، أقرت المحكمة في 16 جوان 2023 بالإبقاء على نفس مدة العقوبة المقررة ورفض كل سبل التخفيف، دون اعتبار أن حسن هو العائل الوحيد لعائلته المتكونة من 7 أنفار وعائلة شقيقه العاجز عن العمل بسبب المرض. هذا بالإضافة أن حسن مهدد بالطرد من وظيفته عند تجاوزه مدة ثلاثة أشهر من الغياب المتواصل طبقا للفصل 50 من قانون العمل في الوظيفة العمومية الذي ينص على أنه "للموظف عطل بدون أجر لا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر خلال السنة ولا تعتبر هذه العطل خدمة فعلية".

12 مقابلة مع السيد محمد الصادق العبيدي أخ ضحية الانتهاك بتاريخ 2 أوت 2023.

محاكم الرأي تستهدف الحق النقابي:

على غرار ما شنته حكومة نجلاء بودن من هجوم على النشطاء والمعارضين لها وتتبعهم قضائيا، كان كذلك للنقابيين نصيب من هذا التضييق على حقهم في حرية التعبير حيث قام وزير النقل بمقاضاة الكاتب العام للجامعة العامة للنقل وجيه الزيدي[13] وذلك بسبب تدوينات قام بنشرها على صفحته الشخصية والصفحة الرسمية للجامعة العامة للنقل، تندد بالمشاكل التي يعيشها قطاع النقل العمومي بتونس، علاوة على عدد من التصريحات الإعلامية التي قام بها في تواريخ أخرى كان قد عبر فيها جملة من المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي تهم منظوريه، حيث تم التحقيق معه في فيفري 2023 أمام الفرقة الثالثة للحرس الوطني بن عروس بهدف التحقيق معه بسبب شكاية رفعها ضده وزير النقل على معنى المرسوم عدد 54، ليقرر القضاء بعد الإبقاء عليه في حالة سراح، كذلك وفي نفس الفترة تم اعتقال الناشط النقابي أنيس الكعبي[14] وإصدار بطاقة إيداع بالسجن في حقه، على خلفية شكاية تقدمت بها الإدارة العامة لشركة تونس للطرقات السيارة، كانت بسبب تصريح إعلامي له عبّر فيه عن المشاكل القطاعية التي يعيشها منظوريه معلنا الدخول في إضراب لمدة يومين، ليجد نفسه داخل أسوار السجن بتهمة استغلال موظّف عمومي لصفته، قصد الإضرار بالإدارة والإعتصاب المتقارر عليه، قصد تعطيل خدمة عمومية وذلك بالاستعفاء جملة من الخدمة طبق أحكام الفصلين 96 و107 من المجلة الجزائيّة. وهو ما شكل ضربا للحق النقابي المكفول دستوريا إضافة إلى انتهاك حق الأفراد في التعبير عن رأيهم بكل حرية حسب ما يكفله لهم القانون من حقوق.

13 جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، 2023، حالة انتهاك وجيه الزيدي، منصة وجوه الحرية، 14 فيفري، أخر ولوج: 6/7/2023
https://intersection.uno/freedom-faces/%d9%88%d8%ac%d9%8a%d9%87-%d8%a7%d9%84%d8%b2%d9%8a%d%/8%af%d9%8a

14 جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، 2023، حالة انتهاك أنيس الكعبي، منصة وجوه الحرية، 3 فيفري، أخر ولوج: 8/7/2023
https://intersection.uno/freedom-faces/%d8%a3%d9%86%d9%8a%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d9%83%d8%b9%d%/8%a8%d9%8a

مرصد انتهاكات حرية الرأي والتعبير

محاكم الرأي المسلطة ضد السياسيين/ات:

في 20 نوفمبر 2022 قامت وزيرة العدل ليلى بتقديم شكاية ضد السياسي التونسي غازي الشواشي[15] على معنى الفصل 24 من المرسوم عدد 54 وذلك على خلفية تصريح إعلامي عبّر فيه الشواشي عن إقدام السلطات التونسية فبركة عدد من الملفات من أجل سجن عدد من المعارضين، حيث تم اتهامه ببث الإشاعات والإدلاء بمعلومات مغلوطة وكاذبة كما قامت نفس الوزيرة بتقديم شكاية أخرى في حق غازي الشواشي في شهر ماي 2023 وذلك على إثر ظهور غازي الشواشي في إذاعة شمس اف ام بتاريخ 12 ماي 2022، صرح بأنه هناك أخبار تحوم حول استقالة رئيسة الحكومة نجلاء بودن ووزراء، هذا على غرار قضية التآمر التي بسببها يقضي الشواشي أكثر من 6 أشهر بين جدران السجن. وإلى جانب غازي الشواشي قامت السلطات التونسية بعرض السياسية التونسية شيماء عيسى على القضاء بسبب تصريح إعلامي يعود إلى تاريخ ديسمبر 2022 تحدثت فيه حول الوضع السياسي التونسي ليتم التحقيق معها أكثر من مرة في هاته القضية علاوة على اتهامها بقضية التآمر والزج بها في السجن لمدة تجاوزت الستة أشهر.

محامون أمام القضاء على خلفية حرية التعبير:

إلى جانب النشطاء والسياسيين كان للمحامين نصيب من القضايا على خلفية ممارستهم لحقهم في حرية التعبير حيث تم رصد 6 حالات انتهاك استهدفت محاميين ومحاميات، حيث توزعت القضايا بين 5 إحالات على معنى المرسوم عدد 54، وهم كل من المحامي والحقوقي العياشي الهمامي[16] وذلك بسبب شكاية ضده تقدمت بها وزيرة العدل ليلى جفال في جانفي 2023 وذلك على

15 جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، 2022، حالة انتهاك غازي الشواشي، منصة وجوه الحرية، 24 ماي، أخر ولوج: 4/7/2023
https://intersection.uno/freedom-faces/%d8%ba%d8%a7%d8%b2%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d9%88%d8%a7%d8%b4%d9%8a/

16 جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، 2023، حالة انتهاك العياشي الهمامي، منصة وجوه الحرية، 9 جانفي، أخر ولوج: 8/7/2023
https://intersection.uno/freedom-faces/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%8a%d8%a7%d8%b4%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%87%d9%85%d8%a7%d9%85%d9%8a/

خلفية ظهور إعلامي له تحدث فيه عن القضاة المعزولين بصفته منسقا لهيئة الدفاع عن القضاة المعفيين ورئيس الهيئة الوطنية للدفاع عن الحريات والديمقراطية. ثم المحامي مهدي زقروبة[17] والذي إلى جانب التنكيل به في قضية المطار قامت وزيرة العدل بتقديم شكاية ضده بخصوص تدوينات نشرها حول تعاطي تفقدية وزارة العدل وقضاة مع ملفات محالة على أنظارهم. بالإضافة إلى إحالة كل من المحامي عبد الرؤوف العيادي و المحامية لمياء الفرحاتي[18] والمحامية إسلام حمزة[19] بسبب تدوينات على مواقع التواصل الاجتماعي تضمنت آراءهم حول الوضع السياسي التونسي الراهن مع تعبيرهم عن رأيهم بكل حرية.

توزيع المحاكمات
حسب الجنس

06

إناث

06

ذكور

17 جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات، 2023، حالة انتهاك مهدي زرقوبة، منصة وجوه الحرية، 8 مارس، أخر ولوج: 1/7/2023

18 قاعدة البيانات التي تم إعدادها من قبل جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات لرصد حالات انتهاك الحق في حرية التعبير
https://docs.google.com/spreadsheets/d/1Q5GPWuKgPgCalsQro7v-LbT-_H0aOMO5_0FL756hzNA/edit?usp=sharing

19 شمس اف إم. إحالة المحامية إسلام حمزة على التّحقيق وهيئة الدفاع في قضية 'التآمر تدعو هيئة المحامين لحماية منظوريها. 16 جوان 2023. آخر ولوج 8 جويلية 2023
https://www.shemsfm.net/amp/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/416987/%D8%A5%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%AD%D9%85%D8%B2%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D9%88%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A2%D9%85%D8%B1-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%87%D8%A7

مرصد انتهاكات حرية الرأي والتعبير

توصيات

الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية

إعادة إحياء الهيئة التي تمثل الجهاز الرقابي الوحيد للحقوق والحريات و التي تعدل قراراتها بشكل يتماشى مع الديمقراطية ومع حقوق الإنسان والحريات.

تقديم تقارير دورية إلى الدولة التونسية باعتماد المنهج التشاركي المبني على التشاور مع كافة الأطراف باعتبارها مؤسسة وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان .

إجراء مشاورات مع الهيئات الأخرى، القضائية أو غير القضائية لضمان إحترام حق حرية التعبير. (مبادئ باريس)

تقديم توصيات إلى السلطات المختصة، لا سيما باقتراح تعديلات أو إصلاحات للقوانين واللوائح والممارسات الادارية، وخاصة عندما تكون هي مصدر العقوبات التي يواجهها مقدمو الالتماسات لتأكيد حقوقهم.(مبادئ باريس)

السلطة التنفيذية :

_ الالتزام بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تشمل حرية التعبير و التي وقعت عليها تونس و تلزمها بحماية هذه الحقوق لجميع المواطنين والمقيمين في البلاد دون تمييز

_ يجب تعزيز الشفافية ومراقبة أداء السلطات الأمنية لضمان أنها تلتزم بمعايير حقوق الإنسان.

_ على الحكومة العمل على تعزيز التعاون بينها ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية للعمل معًا على تعزيز حقوق الإنسان والعدالة.

_ عدم فرض قيود غير مبررة على وسائل الإعلام وحرية التعبير

السلطة التشريعية:

_ على لجنة الحقوق و الحريات بمجلس النواب مراجعة التشريعات والنصوص القانونية التي تتضمن على عبارات فضفاضة وغير محددة تسلط قيود مجحفة على حرية التعبير.

_ تشريك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في التنقيحات القانونية بهدف ضمان احترام حقوق الإنسان وعدم المساس من الحريات.

المجتمع المدني

_ تنظيم حملات توعية للمجتمع حول حقوقهم وكيفية الدفاع عنها.
_ الوقوف صفا واحدا أمام ما ترتكبه السلطات التونسية من انتهاكات والدفاع عن الحق في حرية الرأي والتعبير التي تعد من أهم المكاسب التي ظفر بها الشعب التونسي إبان الثورة.

خاتمة:

لا يمكن التأسيس لدولة ديمقراطية ومجتمع يحترم حقوق الإنسان في حين أن السلطات التونسية منذ 25 جويلية 2021 تشن هجوما على حرية التعبير، و تسعى لتكميم كل الأصوات المنتقدة لها من خلال الملاحقات القضائية و التتبعات العدلية على خلفية الرأي حيث شهدت تونس حيث تجاوز عدد القضايا المتعلقة بحرية التعبير منذ جويلية 2021 أكثر من 40 قضية، شملت عدد 2 من النقابيين و7 سياسيين و11 ناشطا و6 صحفيين و10 صحفيين 11 مواطنين كانوا قد عبروا عن رأيهم ومطالبهم بطرق مختلفة وفي قضايا متعددة منها ذات البعد السياسي وأخرى ذات طابع اجتماعي ليجدوا أنفسهم إما محالين على القضاء أو مدعوين إلى التحقيق في تهم تنوعت بين نشر الإشاعات أو إساءة استعمال شبكات الأنترنت أو القيام بفعل موحش في حق رئيس الجمهورية، وهو ما يعكس توجه السلطات الحاكمة في مزيد التضييق على حرية التعبير من الممكن أن تصل حد تجريمها بتاتا في نظام يجمع بين السلط ولا يتوانى في سن التشريعات التي تسلط عقوبات زجرية على حرية التعبير.

مركز التوثيق التربوي والتعليم

مرصد انتهاكات
حرية الرأي والتعبير

مرصد انتهاكات حرية الرأي والتعبير هو مشروع مبادرة من منظمات المجتمع المدني على إثر الايقافات العشوائية الاخيرة التي استهدفت وجوه سياسية و نقابية , نشطاء وناشطات المجتمع مدني , ومواطنين/ات، على خلفية حقهم في حرية الرأي والتعبير.

تأسست هذه المبادرة بمهمة تعزيز وحماية حرية التعبير في تونس، والدفاع عنها كمبدأ أساسي للمساهمة في تحقيق مجتمع مدني مزدهر و متطور.

يسعى المرصد إلى تحقيق أهداف عديدة تخدم تعزيز ثقافة الحوار والتفاهم وتشجيع التعبير الحر دون قيود غير مبررة. تمكين المواطنين من التبليغ عن حالات انتهاك حرية التعبير يعكس رغبتنا في توفير وسيلة آمنة وفعالة للإبلاغ عن أي انتهاكات محتملة.

من خلال متابعة حالات الإيقاف والسجناء الذين تم اعتقالهم بسبب تعبيرهم عن رأيهم، نسعى إلى تسليط الضوء على أي انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان ومحاولة تقديم الدعم والمساندة للأفراد المتضررين. كما نعمل جاهدين على توعية المواطنين بأهمية مكسب حرية التعبير وتسليط الضوء على الإجراءات والقوانين التي تؤثر على هذا الحق الأساسي.

تجسيدًا لروح التعاون والشراكة، نسعى إلى بناء شبكة مناصرة مع شركاء وطنيين ومحليين ومنظمات دولية، بهدف تعزيز حقوق الإنسان وحماية حرية التعبير على الصعيدين الوطني والدولي. نحن ملتزمون بالعمل المشترك وتبادل الخبرات والمعرفة من أجل تحقيق هذه الأهداف النبيلة.

جمعية المساءلة الإجتماعية
Social Accountability Association
من حقي نساءلك

تقاطع
جمعية